تحرك رسمي على كل المستويات باتجاه واشنطن

لبنان يجاهد لتجنّب النيران المالية الصديقة

كتب : علي زين الدين

ساعة بساعة، ترصد دوائر الرئاسات اللبنانية عبر حاكمية البنك المركزي ورئاسة جمعية المصارف والسفارة في واشنطن تطورات ملف تعديل قانون العقوبات المالية على «حزب الله». القضية جدية ومآلها تصويت مضمون في الكونغرس بعد المرور بجلسات الإستماع واللجان في مجلسي الشيوخ والنواب، والقضية خطيرة لدرجة تجعل لبنان واقتصاده وقطاعه المالي في دائرة الإستهداف المقصود و / أو «العفوي». مشروع القانون المطروح يتضمن تعديلات «متطرفة» على القانون الأساسي الرقم 2297، عنوانها تضييق الخناق المالي على الحزب، وتتوسع لتشمل تسميات لـ «جهات مقربة» وتطال المبدأ السيادي للدولة.

ما يمكن للبنان فعله، تمّ تحديد مساره وسقفه من دون مبالغة. الوفدان النيابي والمصرفي اللذان عادا أخيراً من زيارتين منفصلتين الى أميركا، أبلغا الرئاسات الثلاث في بعبدا وعين التينة والوسط، «الأمر جلل، نجحنا جزئياً في الحدّ من مغالاة أعضاء فاعلين في الكونغرس الأميركي وفي تشذيب بعض النصوص والمفردات، بما يحدّ من «عدوانية» مشروع القانون، على أمل ضرورة مواصلة المهمات وتوسيعها، تحقيقاً لهدف تجنيب لبنان ومصارفه مرارة «الكأس السياسي» الأميركي».

نيران صديقة

وفق المعلومات المتاحة، تبلورت «خريطة طريق»، تطابقت فيها رؤيتا البنك المركزي وجمعية المصارف، وأيّدتها الإستنتاجات التي أفضت اليها الجولة الأميركية للوفد النيابي متمثلاً بالنائبين **ياسين جابر** و**محمد قباني**، وبلغت مسامع وتأييد من يعنيهم الأمر. ينبغي تعزيز الجهود الإستباقية، ورفدها بمشاركات واسهامات على أعلى المستويات التنفيذية والتشريعية والمالية لإدارة التعامل مع هذا الملف الشائك. لا إمكانية إلاّ نسبياً لجبه التركيز الأميركي على استهداف القنوات المالية لـ «حزب الله» بدءاً من أميركا الجنوبية الى أفريقيا ثم إلى الداخل اللبناني، ويتوجب انجاز مهمات احتواء الهوس الأميركي وإخراج «الاصدقاء والمؤيدين والحلفاء» السياسيين من دائرة الاستهداف، وبالأخص بينهم مراكز السلطات المحلية ورموزها، والأهم عزل لبنان ومصارفه عن «معارك كونية»، تاهت فيها المقاييس، وصارت عصية على المنطق والفهم.

التعبير الصريح أبلغه الى الأميركيين الوفد المصرفي برئاسة د. **جوزف طربيه**، ولقي تفهماً واعداً: «قلنا في جولتنا إنه لا يمكن أن تطلق نيران صديقة على القطاع المصرفي وبالتالي يجب المحافظة على هذا القطاع

كي يتمكن من خدمة المجتمع اللبناني الذي يتحمّل ثقلاً كبيراً نتيجة النزوح السوري، والدين العام والوضع الاقتصادي السائد في المنطقة، وبالتالي إن تحميله أعباء إضافية أو فرض قيود قد تؤدي إلى عرقلة العمل المصرفي، أمور لا تساعد لبنان على الاستمرار في الطريقة الناجحة التي يستمر بها»، ثم «قلنا ونردّد إنه لا يمكن فرض عقوبات على رموز

رياض سلامه

السلطة في لبنان، وبالتالي لا يمكن أن نعمل تحت سلطة ونطبّق قوانينها وأن تكون موضع معاقبة، خصوصاً أن المجلس النيابي أصدر أربعة قوانين فاعلة على صعيد دعم القطاع المصرفي اللبناني، ونحن بالتالي نعمل تحت المظلة القانونية التي ترعى العمل في لبنان»، وغامزاً بحنكة «ما سمعناه منكم في جولتنا هو التأييد المطلق للجيش اللبناني بنجاحاته وللقطاع المصرفي الذي لا يزال قادراً على استقطاب الودائع والسيولة وخدمة لبنان، وكأنه بلد طبيعي خالٍ من المشكلات».

دفاعات عالية

الملف يحظى بإهتمام بالغ من قبل رئيس الجمهورية العماد **ميشال عون** الذي اطلع على نتائج الإتصالات التي أجراها الوفد المصرفي خلال زيارته الولايات المتحدة الأميركية أخيراً، وترافقت مع جولة مستقلة قام بها نواب بتكليف من رئيس المجلس النيابي، والهدف المشترك محاولة عزل لبنان والقطاع المصرفي عن موضوع العقوبات، لأن العقوبات الجديدة المفروضة تعرقل بالفعل عمل القطاع المصرفي، وتؤدي إلى انعكاسات غير إيجابية على الوضع السائد في لبنان، إن بالنسبة إلى المصارف أو العمل السياسي. واستفسر عن المعطيات التي تكوّنت لدى الوفد، منوّهاً بالجهود التي تقوم بها جمعية المصارف في هذا الإتجاه، ولافتاً إلى أن «حاكم مصرف لبنان سيتابع المسألة مع الجهات المعنية في الإدارة الأميركية».

رئيس مجلس النواب **نبيه بري** يتابع يوميات الملف وحيثياته أولاً بأول، ويلتقي لهذه الغاية أركان البنك المركزي وجمعية المصارف، ويرتقب ضمن الجهود المنسقة، أن يدفع الرئيس بوفد نيابي جديد إلى أميركا. المبادرة الأولى أثبتت جدواها، وأعلمت من يعلم ومن لا يعلم من أعضاء الكونغرس، وكذلك فعل الوفد المصرفي: رئيس السلطة التشريعية هو صاحب اليد الطولى في تأمين البنية القانونية التي وضعت لبنان في موقع المستجيب للقوانين والإتفاقات الدولية ذات الطابع المالي والمصرفي، وبذل جهوداً إستثنائية لتمريرها في مجلس النواب، حين كانت اجتماعات الهيئة العامة متعذرة الإنعقاد لأسباب سياسية داخلية. رئيس مجلس الوزراء **سعد الحريري**، أبدى استعداده للتوجّه شخصياً الى أميركا على رأس وفد حكومي وخاص، فالبعد الوطني للقضية يفرض تجاوز أي ملاحظات أو رواسب ذات بعد داخلي. المهمة تدفع الأذى عن لبنان واقتصاده ومصارفه، وهي في صلب وظيفة الحكومة ومهامها، كذلك موقف وزير الخارجية **جبران باسيل**، المستجيب بحماسة لكل ما يمكن أن يكون له ولوزارته من دور في هذا الملف.

المهمة الحاكمية

الحصيلة الإيجابية للتحركات التي يتولاها البنك المركزي وجمعية المصارف والوفد النيابي: تكونت قناعة عامة لدى أعلى مستويات السلطات، بأن القضية وطنية بإمتياز وأي جهد مفيد يتوجب ضمه من دون تردد. رئيس الحكومة سيتولى الجانب الرسمي، بينما يتولى الحاكم **رياض سلامه** حيّز المعالجة التخصصية. كل المعطيات بين يدي الحاكم، وينسقها تباعاً مع جمعية المصارف التي تواصل جهودها المباشرة ومن خلال مكتب المحاماة الأميركي والذي يزودها تباعاً بتطورات الملف وحيثياته ويساعد على اقتراح الخطوات المناسبة وتوقيتها. أيضاً في جعبة الحاكم مجموعة جوائز مؤسسية أميركية ورصيد ثقة تراكمي في الاستجابة للمتطلبات المالية الدولية والسيادية، ولديه شبكة علاقات قوية وتواصلية مع الادارة المالية وأكبر المؤسسات المصرفية والمالية، كل هذا يمنحه هامشاً لحركة دينامية أفعل في جولته الأميركية الوشيكة، وبالأخص في وزارة الخزانة وبنك الإحتياط الفدرالي والبنوك المراسلة للبنوك اللبنانية.

ويوضح **طربيه**: «إن المصارف لا تستطيع أن تبرم إتفاقات مع سلطات رسمية، وبالتالي فإن حاكم مصرف لبنان، الجهة التي ترعى عمل القطاع، هو القادر على إبرام الإتفاقات عن كيفية تطبيق القوانين وتوقيتها. لذا، فإن التجديد لحاكم مصرف لبنان **رياض سلامه** كان أساسياً، فقد برهن طوال العهود الأربعة التي اضطلع بها بمهام الحاكمية، عن قدر عال من المسؤولية الوطنية وعن مستوى نادر ورفيع من الخبرة والحكمة والحنكة، وعن موثوقية إستثنائية لدى المؤسّسات والمراجع المالية والمصرفية العربية والعالمية التي تربطه بها علاقات وطيدة، ما يجعله الرجل الأنسب لمتابعة تولّي هذا المنصب البالغ الأهمية، ولاسيّما في الظروف الدقيقة الراهنة».

المهمة المصرفية

يقول **طربيه** إن ملف العقوبات «سياسي بإمتياز. القطاع المصرفي لا يمكنه حلّه لأنه موضوع سياسي. المقصود من العقوبات ليس القطاع المصرفي، إنما جهات أخرى، لكنها قد تؤثر على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي اللبناني. رئيس جمعية المصارف يعتقد «أن تعديلات ستدخل على اقتراح القانون الأميركي الذي يجري إعداده حالياً والذي يتضمن

الرئيس مهتم، والرئيس بري «على الخط»
والرئيس الحريري يبدي كل استعداد
وحاكم مصرف لبنان إلى واشنطن
لا يمكن أن نعمل تحت سلطة نطبّق
قوانينها وأن تكون موضع معاقبة

عقوبات تتناول «حزب الله» والجهات المقربة منه، لكنه يوضح أن هذا النوع من القوانين يلقى إجماعاً في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن تمريرها في الكونغرس سهل.

وتبيّن أن الوفد المصرفي الذي ترأسه، تحاور مع مراكز القرار في واشنطن ومع المعنيين بإقتراح القانون، ولاسيما رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ السناتور **بوب كوركر** الذي كان زار لبنان في شباط الماضي واطلع على الجهد الذي يقوم به لبنان على صعيد مكافحة تمويل الارهاب وتبييض الأموال، كما زار أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب ومسؤولين كبار في وزارة الخزانة والمسؤول عن مكتب لبنان وسورية في مجلس الأمن القومي، وشرح لهم أن نص اقتراح القانون بصيغته الحالية يلحق أذى فادحاً بالإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي في لبنان، وانه، وإن كان لا يستهدف القطاع المصرفي مباشرة، إنما يلحق به أذى كبيراً، وبالتالي يجب تجنّب صدوره بهذه الصيغة بأي صورة من الصور، ويقتضي إجراء مراجعة وأخذ مصالح لبنان في الإعتبار أي الإستقرار والأمن والإزدهار في المنطقة.

وأضاف **طربيه**: «إن التشريعات الحالية المرعية الإجراء كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة الى أي نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة وتلحق ضرراً غير مبرّر بلبنان وبعمل المصارف اللبنانية، وقد أبلغنا الجانب الاميركي بأننا لسنا بحاجة الى فرض قوانين عقوبات جديدة، لكن يبدو أن المطلوب أكثر، لكننا بالتأكيد حاولنا منع الأذى عن القطاع المصرفي واقتصاده وما قمنا به هو فعل استباقي للموضوع، خصوصاً أن المزيد من العقوبات قد يسيء الى مصالح الشراكة بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية».

ويؤكد :«كان هناك تفهم كامل من قبل الذين التقيناهم بتجنب الاضرار بالقطاع المصرفي، وقد أعرب الجانب الأميركي عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي أبرزت أهمية الحفاظ على الإستقرارين الأمني والنقدي في لبنان، بإعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لاستقرار البلاد وسط البركان الإقليمي الذي

ياسين جابر

جوزيف طربيه

يغلي من حولنا منذ سنوات والذي أصابت أضراره وحمَمُه عدداً من دول المنطقة، وأسفر محلياً عن تدفّق نحو مليون ونصف مليون من النازحين السوريين الى وطننا، مع ما خلّفه ذلك من أعباء ومضاعفات سلبية على البنى التحتية المادية وعلى أوضاعنا الإجتماعية والإقتصادية. وقد شدّد الوفد المصرفي على أن لبنان الذي لا يزال يرزح تحت هذه الضغوط بغنى عن أيّ ضغوط إضافية، من شأنها أن تعيد فيه عقارب الساعة الى الوراء وأن تتهدّد الصمود اللافت الذي يبديه منذ سنوات، خصوصاً أن مختلف القوى السياسية اللبنانية تتعاون في المرحلة الراهنة لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وأن المطلوب اليوم هو التأسيس على المبادرات التوافقية الأخيرة المتمثلة بإنتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وطنية جامعة تسعى الى ضمان التفاف اللبنانيّين حولها لتنفيذ برنامج نهوض اجتماعي واقتصادي واعد ومثمر في ظلّ أوضاع إقليمية بالغة الدقة والصعوبة».

وحول استهداف مصارف لبنانية محدّدة، أجاب **طربيه** :«كنا في عقر دار المركز الذي يصدر العقوبات، ونحن متأكدون أن لا ملف عالقاً في هذا الشأن، بل على العكس سمع الوفد المصرفي اللبناني في جميع لقاءاته عبارات الإشادة بأداء القطاع لجهة الإلتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وبآليات الإمتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب والتهرّب الضريبي، وقد أثنى المسؤولون الأميركيون وممثلو المصارف الأميركية المراسلة لمصارفنا على الحرفية المهنية العالية التي أظهرتها المصارف اللبنانية في هذا المجال، والتي أمّنت استمرار اندماج القطاع المصرفي اللبناني بسلاسة في النظام المالي العالمي وانسياب تعاملاته بشكل طبيعي مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية».

وأضاف: «لمسنا تجاوباً جيداً جداً، إذ إن الزيارة كانت استباقية خصوصاً أنه لم يوضع بعد نص نهائي للموضوع وهو لا يزال قيد التداول، وسيمرّ عبر مراحل عدة في مجلس النواب ومن ثم مجلس الشيوخ وكذلك في إدارات أخرى لإبداء رأيها به. ومن المستغرب أن يتم وضع قانون يسمّي أشخاصاً سيستهدفهم، إذ إن من المفترض أن يُترك هذا الأمر الى الإدارة التنفيذية. فالقانون الحالي، والذي لا يزال يطبّق، يترك للإدارة التنفيذية تحديد من يجب أن يكون مشمولاً من وقت الى آخر في العقوبات التي ينص عليها، لأنه عندما توضع الأسماء ضمن القانون يعني أنه تمّ تقييد الادارة التنفيذية في الولايات المتحدة، ولم يُترك لها مجال لمعاينة المصلحة العامة المشتركة بين أميركا والدول الاخرى التي سيسري عليها القانون، علماً أنه قانون عالمي يشمل دولاً أخرى غير لبنان ويستهدف بصورة خاصة أميركا اللاتينية وشبكات التمويل التي يعتبرونها موجودة فيها».

> التشريعات الحالية المرعية الإجراء كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة إلى أي نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة وتلحق ضرراً غير مبرر بلبنان وبمصارفه